



عنه، فمروان البرغوثي يختلف سياسياً مع أي شخص آخر في السلطة ولن يكون أقرب إلى (إسرائيل) في كل الأحوال من الشخصيات الأخرى المطروحة لخلافة عرفات، ثم إنه على الرغم من شعبية مروان داخل حركة فتح فإن هناك شخصيات أقوى منه.

صورة قاتمة

وفي ظل هذه الصورة القاتمة للمستقبل الذي ينتظر فتح لا يبدو المستقبل مشرقاً بأي حال من الأحوال، حيث لا توجد شخصية واحدة قوية داخل فتح ممن لم يتم تصنيفه على أحد الأجنحة المتصارعة. ومع ذلك فإن قيادة فتح تتوكل على أمل بأن رحيل عرفات لن يؤدي إلى تفتت الحركة، ولا إلى تشرذمها لأن هناك مؤسسات حركية، شرعية منتخبة في فتح، تقوم بدورها القيادي، سواء اللجنة المركزية أو المجلس الثوري أو قيادة الأقاليم والمناطق، كما أن هناك نظام أساسي يحكم العلاقة بين الجميع في حركة فتح. لكن التخوفات والمحاذير تبقى موجودة، خاصة إذا دخلت عوامل خارجية لخلق فتنة واقتتال. ■

خصوصاً أبو مازن وأبو علاء.

ومما يزيد في فرص هؤلاء أن كليهما يبرز على الساحة بصفته «إصلاحي» ويدعو للإصلاح، كما أنهما يضمنان نسبياً ولاء أجهزة الأمن الفلسطينية وأقسام من أعضاء حركة فتح، كما أن هناك توقعات بتدخلات عربية (مصرية وأردنية) لضمان الانتقال السهل للسلطة وعدم تصادم القيادات الفلسطينية داخل حركة فتح.

ويصعب هذا السيناريو - في حال نجاحه - في ترجيح كفة دعاة «الإصلاح» عموماً في الشارع الفلسطيني خصوصاً: أبو مازن (بشكل أكبر لكونه أكبر شخصية بعد عرفات) وأبو علاء (تكنوقراطي أكثر منه سياسي)، ومحمد دحلان (المحسوب أكثر على أصدقاء إسرائيل)، ولكن لا ننسى هنا أن قدرة أبو مازن على المرور عبر حركة فتح صعبة ومشكك فيها لوجود خلافات حوله داخل الحركة، الأمر الذي يزيد سيناريوهات التوقعات تعقيداً ويفتح الباب لفكرة القيادة الجماعية أو الحكم الجماعي عبر شخص متفق عليه.

ويستبعد محللون أن يخلف مروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقل في السجن الإسرائيلي منذ أكثر من عام ياسر عرفات في حال أفرج

الذي سيحل محل عرفات مستقبلاً يرضهما عدم وجود شخصية كاريزمية (محورية)، هما سيناريو انتخاب رئيس عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو تدخل حركة فتح لفرض شخصية الرئيس القادم مباشرة، وفي كل الأحوال سيكون لحركة فتح على الأرجح دور وسيأتي الرئيس القادم منها.

فاللجنة المركزية لفتح الآن تضم ١٧ عضواً ما عدا عرفات، ومن بين هؤلاء - وفق مصادر فلسطينية متعددة - حوالي ثلاثة ممن يطلق عليهم وصف «معتدلين» وهم: أبو مازن (سكرتير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وشريك عرفات في توقيع أوسلو) وأبو علاء (رئيس الوزراء الحالي) ونصر يوسف (رئيس جهاز الأمن).

ومن بين الأربعة عشر عضواً الباقين هناك خمسة يسمون «متشددين»، وهم: فاروق القدومي وعباس زكي وصقر حبش وأبو ماهر وسليم الزعنون.

ويتوقع المراقبون أن يتم المزج بين السيناريوهين بحيث يأتي رئيس من فتح عبر انتخابات، أو بتصويت من المجلس التشريعي في حالة استبعاد الانتخابات لظروف الاحتلال، وفي هذه الحالة هناك فرصة أكبر للوجوه «المعتدلة»

حركة فتح في قطاع غزة؛

مراكز النفوذ ومحاور التصارع

الدعوة إلى الإصلاحات داخل الحركة، وأخذ يشن الهجمات على من أسماها بدبور الفساد، داخل السلطة وحركة «فتح». دحلان استفاد بشكل واضح من تأييد جهاز الأمن الوقائي له. ونجح في استمالة قيادة الشبيبة، وهي الذراع الطلابية لحركة فتح لجانبه. وهناك من يقول إن دحلان لم يتوان في شراء ذمم هؤلاء. ويزعم أنصار دحلان أنهم حققوا إنجازات كبيرة خلال الانتخابات التي جرت في شمال قطاع غزة قبل أربعة أشهر. لكن على الرغم من كل الضوضاء التي أثارها دحلان، إلا أنه تبين في ساعة حقيقة أن وجوده على الساحة أضعف بكثير مما يوهم نفسه، بدليل خسارته للحملة التي أدارها لمنع تطبيق المرسوم الرئاسي الذي أصدره عرفات بتعيين ابن عمه موسى عرفات قائد لجهاز الأمن العام. دحلان انكفأ وأحبط بعدما ظهر له قبل غيره كم كان مبالغاً في تقييم قوته في الشارع الفلسطيني.

٢- اللجنة الحركية العليا للحركة «تيار عرفات»: يتكون هذا التيار من بقية جسم الحركة، والذي يقوده بشكل خاص أحمد حلس، رئيس اللجنة الحركية العليا لفتح في قطاع غزة، وهذا كان يدين بالولاء لعرفات، والآن يعمل بالتنسيق مع أعضاء في اللجنة المركزية للحركة من أمثال هاني الحسن وعباس زكي على إحباط فرض أبو مازن ودحلان على قيادة المنظمة والسلطة. وهذا التيار يعتبر الآن وضعه أفضل مما كان عليه في الماضي. هذا التيار يعتمد أيضاً على دعم غير دائم من بعض الأجهزة الأمنية وبالذات جهاز الاستخبارات العسكرية بقيادة موسى عرفات.

٣- كتائب شهداء الأقصى: وهي عدة مجموعات ليس لها قيادة موحدة أو مرجعية محددة.

٤- عدد كبير من المستقلين والموظفين الكبار والزعامات المحلية التاريخية. ■

تعاني حركة «فتح» داخل قطاع غزة من تجذرات الصراعات ومظاهر الاستقطاب التي يصعب على أي مراقب أن يتحدث عن الفرقاء داخل الحركة في القطاع كما لو كانوا ينتمون إلى نفس الحركة. مصدر الخلافات والتصارع داخل الحركة برز بشكل كبير بعد الإعلان عن تشكيل السلطة الفلسطينية وانفراد «فتح» بالسيطرة عليها. هذا الحدث الفارق أفرد تصارعاً مبكراً على مصادر النفوذ في السلطة داخل صفوف حركة «فتح»، لكن هذا التصارع ظل تحت السيطرة، بسبب إحكام عرفات قبضته على كل خيوط اللعبة داخل السلطة وداخل «فتح» عبر أسلوبه المتهود القائم على محاولة إرضاء الجميع، وفي نفس الوقت إذكاء نار الخلافات بينهم. والوهم الذي سيطر على عقول الكثيرين داخل الحركة أن بإمكان السلطة أن تتطور إلى مشروع دولة، أغرى كثير من مراكز القوى داخل فتح. بقاء مؤسسات السلطة كما هي تقريباً في قطاع غزة مع ضعف سيطرة عرفات عليها، دفع مراكز القوى داخل «فتح» في القطاع إلى التحرك والتصارع من أجل حسم الأمور على الأرض لصالحها، ومنع منافسيها داخل الحركة من مراكمة إنجازات.

طرح الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لقضية الإصلاحات داخل السلطة خلق مزيداً من الاستقطاب. فهناك من أيد الإصلاحات على اعتبار أنه يمكن أن يكون المستفيد الوحيد من هذه الإصلاحات، وهناك من عارضها على اعتبار أنه سيكون أكثر الخاسرين من ذلك.

ويمكن توزيع المحاور على الشكل التالي:

١- تيار أبو مازن - دحلان: على الرغم من أن الاثنين كانت تربطهما علاقة عداة في الماضي سيما عند انعقاد مؤتمر كامب ديفيد في العام ١٩٩٩، إلا أن المصالح المشتركة دفعتهم للعمل سوياً من أجل الانفراد بدوائر صنع القرار داخل الحركة. دحلان بشكل واضح تبني